

الفصل الثامن

التفاعل بين جماعات الصفوة في بعض المواقف التاريخية

مقدمة :

يستهدف هذا الفصل الكشف عن مواقف الصفوة في الريف - سواء
أكانت صفوة قديمة أم جديدة - من بعض المسائل التاريخية الهامة التي
فرضت على الناس أن يتخذوا بشأنها موقفا ، أما بالناصرية أو بالمعارضة
وقد وقع الاختيار على ثلاثة مواقف أساسية : (١) الثورة العرابية ،
(٢) ثورة ١٩١٩ ، (٣) الإصلاح الزراعي . والملاحظ هنا أن هذه المسائل
كلها مسائل قومية وليس لها صفة محلية . غير أن ذلك لا يقلل من
أهميتها في تحليل علاقات التفاعل على مستوى محلي . فقد كان لها من
الأهمية والانتشار ما جعلها تصل إلى أعماق الريف ، وبصفة خاصة ثورة
عرابي وثورة ١٩١٩ . غير أن أهمية تحليل مواقف الصفوة من هذه الأحداث
تكمن في بعض العوامل التاريخية المختلفة خاصة فترتي تطور الرأسمالية
وسيطرتها . ومن ناحية أخرى فأنها تكشف عن الدور الطليعي للصفوة
الجديدة في محاولة تغيير الأوضاع القائمة حتى وإن كان هذا الدور قد
انتهى في بعض الأحيان إلى الفشل . فضلا عن ذلك فإن تحليل المواقف
المرتبطة بهذه المسائل سوف يكشف عن مستوى التحول في موقف الصفوة ،
وعلى سبيل المثال العناصر التي أيدت ثورة عرابي عام ١٨٨٢ هي نفس
العناصر التي عارضت ثورة ١٩١٩ ومسألة الإصلاح الزراعي فيما قبل
١٩٥٢ حيث كانت قد حققت أسس استقرارها الطبقي . ومن شأن المقارنة
بين المواقف المختلفة على هذا النحو أن تساهم في اختبار بعض الفروض
الخاصة بالتحول في موقف الصفوة ، خاصة الفرض الذي يذهب إلى أن

جماعة الصفوة تميل الى تغيير موقفها مع تغير اوضاعها التطبيقية واكتساب أسس استقرارها . كما أن تحليل مواقف الصفوة من هذه المسائل قد يكشف لنا عن تنويعات داخلية فى مواقف الصفوة القديمة والجديدة الأمر الذى يكشف بدوره عن الصراع الكامن داخل كل صفوة على حدة .

وقد يثور هنا سؤال عن المسائل السابقة على ثورة عرابى ، ومواقف الصفوة منها . والواقع أنه كان بالإمكان أخذ بعض المسائل من الفترة السابقة على ثورة عرابى . غير أن طبيعة هذه المسائل ، وطبيعة تكوين الصفوة نفسها تجعلان تحليل المواقف عديم الجدوى . فمن حيث المسائل فإنها كانت ترتبط بالمازالم الواقعة على الفلاحين كالسخرة والضرائب والتجنيد ، وتحليل المواقف المرتبطة بهذه المسائل لا يكشف عن التفاعل بين جماعات الصفوة بقدر ما يكشف عن ردود فعل فقراء الفلاحين - وهى ردود فردية ومتناثرة كشفتنا عن بعضها فى الفصل السابق - تجاه قرارات الحكومة أو تعنت الصفوة المحلية . ومن ناحية الصفوة نفسها فقد كشف الفصل الخاص بتكوين الصفوة عن أن فترة حكم محمد على لم تشهد تكوين صفوة جديدة بعد أن قضى محمد على على نفوذ طليعة هذه الصفوة المتمثلة فى جماعة علماء الازهر بزعامة السيد عمر مكرم . كما أن الصفوة الجديدة التى قادت الثورة العرابية ، والتى تكونت من العناصر المصرية التى أفسحت لها سياسات محمد على وخلفائه مجالا لتحقيق النفوذ والثروة ، والتى واجهت الصفوة القديمة الأجنبية فى الثورة العرابية ، هذه الصفوة كانت فى دور التكوين طوال هذه المرحلة . ولقد ارتبطت عملية تكوينها بتحول واسع النطاق فى أوضاعها الاقتصادية الأمر الذى أخرجها من دائرة الصفوة الجديدة بمجرد حدوث ثورة عرابى . وقد انعكس كل هذا على ردود فعل الفلاحين تجاه هذه المسائل بحيث التزموا بكل المتطلبات التى تفرضها ، ولم تتشكل أى معارضة منظمة لها . وجاءت المعارضة فى شكل حوادث فردية متناثرة على ما ذكرت قبل قليل . وقد أورد على

بركات جانبا من هذه الحوادث والتي أخذت شكل المقاومة السلبية كالهروب من الأرض، وبعض الحوادث التي كان الفلاحون يتلقون فيها المحاصيل أو يحرقونها (١) . وتحدث على بركات عما أسماه بانتفاضات الفلاحين (٢) . غير أن بعض هذه الانتفاضات قد ارتبطت على ما يبدو بمحاولة تحقيق نفوذ سياسى أو اقليمى ، وبعضها الآخر لم يكن الا مجرد حادثة تحدث فى قرية كان يمتنع أهلها عن زراعة محصول القطن أو عن العمل بأجر قليل . . . وهكذا .

وبدون اصدار حكم مسبق على هذه الأحداث فإنها لم تكشف عن مواجهة قومية كان لها ردود فعلها الاقليمية ، ولم تؤثر على تحول صفوة من موقع الى موقع آخر . ولم تحدث أى شكل من أشكال الانقسامات داخل فئات الصفوة ، وهى الأمور التى يود هذا الفصل أن يلقى مزيدا من الضوء عليها من خلال العناصر التالية :

- أولا : الثورة العربية ومواقف الصفوة .
- ثانيا : ثورة ١٩١٩ ومواقف الصفوة .
- ثالثا : الإصلاح الزراعى ومواقف الصفوة .

أولا : الثورة العربية ومواقف الصفوة

تبدو الثورات فى تاريخ مصر الحديثة وكأنها ثورات بالنيابة . ويحدث ذلك على النحو التالى : تخرج طائفة من أبناء الفلاحين أو الطبقة الوسطى فى المدن وتنخرط فى صفوف الجيش أو فى صفوف المثقفين ثم تثير نيابة عن جماعات الفلاحين أو سكان الحضر التى أفرزتهم أو دفاعا عن مصالحهم أو كليهما معا . وبعد ذلك تهب جماهير الشعب التى ترى فى ذلك مصلحة لها الى تأييد الثورة . وتهب الطبقات التى ترى فى ذلك

(١) على بركات ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٥ - ٣٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٩٠ - ٤٠١ .

تأييدا لمصالحها لمعارضة ما يحدث • وهذا هو ما حدث في ثورة عرابي •
 فأصحاب الثورة هم أبناء الفلاحين الذين هيأت لهم النظم التعليمية
 والادارية التي أدخلها محمد على فرصة للانضمام للجيش أو الادارة أو
 الأزهر ، ومن ثم المشاركة في الحياة الثقافية العامة • ولم يكن خروج
 عرابي بجنوده للتظاهر الا حلقة اخيرة من حلقات متعددة تمثلت في معارضة
 دينية واجتماعية صاحبة قادما زعماء الحركة الثقافية في هذه الفترة •
 ولكن قبل تبين مظاهر هذه الحركة الثقافية لابد أن نجيب على سؤال
 هام : لماذا اتجه هؤلاء المثقفون الى نقد المجتمع ، واذكوا روح الثورة بين
 فئاته المثقفة على الأقل ؟ في اعتقادي أن هؤلاء الناس قد أخذوا بما طرا
 على المجتمع من تناقضات كان أهمها بداية الفرز الطبقي الذي حول قطاعات
 عريضة من الشعب الى بروليتاريا ، وحول فئات من الاجانب والمصريين
 الى طبقة برجوازية مع وجود طبقة وسطى في طريقها الى التخلق انحدرو
 منها معظم هؤلاء المثقفين • هذا فضلا عن التناقضات التي أحدثتها ادخال
 الاساليب الغربية في السلوك ومظاهر البذخ والترف التي عرفتھا الطبقة
 العليا • وما صاحب ذلك من تدخل أوربي سافر في شؤون البلاد ، تمثل
 في شراء انجلترا لاسهم مصر في قناة السويس ، ثم قدوم بعثة مستر
 « كيف » لفحص ميزانية مصر • وتوقف الحكومة عن سداد ديونها وما
 ترتب على ذلك من انشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦ (١٢) •

ولقد اتجه هؤلاء المثقفون الى الشعب مباشرة وبتأوا في خلق جو من
 الاستياء العام أو على الأقل الرغبة في التغيير عند العامة • وتبلور هذا
 الاتجاه في نقد المجتمع في ثلاثة محاور أساسية :

١ - محرر جمال الدين الافغانى الذى قدم الى مصر عام ١٨٧١ وطرده

(٣) عبد الرحمن الراعى ، عصر ابن ماعيل : الجزء الثانى ، مكتبة النهضة
 المصرية ، ط ٢ ، ١٩٤٨ ، ص ١٣٤ •

منها الخديوى توفيق عام ١٨٧٩ • وقف جمال الدين موقفا مناعضا للخديوى وللمسيطرة الأجنبية ودعا الى الإصلاح كأساس للوحدة الوطنية وكطريق وحيد لتقوية موقف مصر فى مواجهة التحكم الأوربى • وهى دعوة لاقت آذانا مصفية من المثقفين وضباط الجيش (٤) • ولقد تجمع هؤلاء حول جمال الدين الأفغانى فى المحفل الماسونى ثم بعد ذلك فى جماعة « مصر الفتاة » (٥) • وأيقظت خطبة جمال الدين وتعاليمه نهضة وطنية تجلت فى « ظهور انصحف السياسية واقبال الناس عليها وتحديثهم فى شئون البلاد العامة وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية » ثم ظهور روح المعارضة واليقظة فى مجلس الشورى على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه • ويذكر رفعت السعيد أن جمالا لم يكن يستهدف تثوير الفلاحين بل انه أراد أن يجمع حوله قيادة واعية من المثقفين المستنيرين والتجار والاعيان وضباط الجيش (٧) • وإذا كان هذا صحيحا فان جمال الدين الأفغانى كان يدرك الظلم الواقع على الفلاحين الفقراء ، ويتمنى لو تحركوا لتجاوز هذا الظلم • فقد قال فى احدى خطبة بالاسكندرية : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت فيها ما يسد الرمق وتقوم بأود العيال فلماذا لا

P. J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt* (٤)
Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, pp. 137-8.

(٥) رفعت السعيد ، الأساس الاجتماعى للثورة العربية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٦٦ ، ص ص ٨٨ - ٩١ • وكان من هؤلاء عبد الله النديم ، وسعد زغلول ، ومحمد عبده ، واديب اسحق ، وعبد السلام الميلى • وسليم النقاش ، ومحمود سامى البارودى وغيرهم •

(٦) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ •

(٧) رفعت السعيد ، مرجع سابق ، ص ٨٩ •

تشق قلب ظالميك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة
أتعابك ، (٨) •

٣ - محور عبد الله النديم الذى بدأ حياته فى الاسكندرية حيث كان
خطيباً مفوهاً ووطنياً غيوراً • وكان يعقد حفلات فى فناء مدرسة
الجمعية الخيرية بالاسكندرية يدرّب فيها النشر على الخطابة ويبث
فيهم روح الغيرة على وطنهم ليقودوا اصلاح الأمة بعد أن يبلغوا
مبلغ الرجال (٩) • وبعد أن انتقل الى القاهرة أصبح من أتباع الشيخ
جمال الدين الافغانى ، غير أنه كان ألصق بالفقراء من عامة الشعب
الذين ينتمى إليهم • وهذا هو الذى دفعه الى الانفصال عن جماعة
« مصر الفتاة » حيث لم يعجبه أسلوب عملها • وأعلن انديم أنه
لم يجد « طريقاً لتنبية الوجوه والافراد الا بعصية تكونها من
الفقراء » (١٠) • واستطاع بهذا أن يكون محورا نقديا كانت نافذته
مجلة « التنكيت والتبكيث » التى بدأ فى إصدارها عام ١٨٨١ •
واستطاع النديم من خلال مقالاته الساخرة أن يثير الحماس ويلفت
الانظار الى الظواهر التى يراها سببا لتدهور المجتمع وأهمها :

(١) الاستغلال الواقع على كاهل الفلاحين من المرابين • ولقد كتب
عبد الله النديم فى هذا للصدد حوارا طريفا بعنوان « محتاج جاهل
فى يد مختال طامع » • ويجرى الحوار بين تاجر وزارع • وهى

(٨) نقلا عن : احمد شفيق باشا ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول ،
مطبعة مصر ، ١٩٣٤ •

(٩) « ترجمة عبد الله النديم » بقلم احمد افندى سمير : منشورة فى صدر
مجموعة من المقالات بعنوان : سلافة النديم جمع عبد الفتاح النديم ،
المطبعة الجامعة بمصر ، ١٨٩٧ ، ص ٧ •

(١٠) نقلا عن رفعت السعيد ، مرجع سابق ، ص ٩١ •

يكشف عن كيفية استغلال التاجر (المرابي) للفلاح وامتصاص انتاجه واستغلال سداخته (١١) . (ب) : التفرنج والتقليد الأعمى للغرب واحتقار البيئة التي يعيش فيها . وكتب عبد الله النديم في هذا الصدد حوارا بعنوان « عربى تفرنج » يدور بين مصرى عائد من الخارج ووالده (١٢) . كما كتب مقالا بعنوان « غفلة التقليد » يتحدث فيه عن الشخص الذى يزين بيته بالكتب دون أن يقرأها (١٣) . وما من شك فى أن كتابات النديم واتصاله بقيادة الثورة العربية - التي كان ضمن المتهمين فيها - قد ساهم فى ايحاط جذوتها قبل أن يفكر عربى وزملاؤه فى التظاهر .

٣ - محور الصحافة : لقد كانت مجلة « التنكيث والتبكيث » جزءا من حركة صحفية واسعة النطاق بدأت فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فقد أسس الاخوان تكللا الإهرام بالاسكندرية عام ١٨٧٥ ، غير أنه لم يقم بدوره القيادى بين الصحف المستقلة الا فى بداية القرن العشرين . وتمكن جمال الدين الافغانى من دفع حركات معارضة الأسرة المالكة الى الامام ، الامر الذى اعطى

(١١) سلامة النديم ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ٨٧ . التاجر كان قد أعطى الفلاح مائة جنيه بالفرط (بالربا) . ويأتى له (الخير بكل انتاجه الذى يزيد كثيرا عن المائة جنيه . وينتهى التاجر من الحساب بأن يكون له عقد الفلاح تسعون جنيها (غير الارباح) . ويعده الفلاح بأنه سوف يبيع له أرضا لسدادها .

(١٢) المرجع السابق ، ص ص ٨٢ - ٨٣ . والحوار يدور بين زعيط (الابن) ومعيط (الاب) حيث يستنكر تقاليد والده فى طريقة السلام ولا يتذكر الابن اسم البصل .

(١٣) كتب عبد الله النديم هنا يقول : ان دام تقليد الناس لبعض الافراد فيما يفعلونه من غير نظر فى المنفعة ولا تعقل لما يراد ضاعت العلوم وتحولت الطباع وانحلت عرى الوحدة واصبح الكل فى غفلة التقليد ، .

دفعه لظهور الصحافة غير الرسمية . فقد أسس سليم النقاش في عام ١٨٧٧ « جريدة مصر الأسبوعية » وكانت تعارض الرقابة الأوروبية ، وتبعها بجريدة يومية اسمها « التجارة » والتي أغلقها رياض باشا في عام ١٨٧٧ . وفي عام ١٨٨٠ نشر أنيب اسحق في باريس صحيفته « مصر القاهرة » . وكان جيمس صنوا قد أسس في عام ١٨٧٦ جريدة « مرآة الأحوال » التي صب فيها السخرية اللاذعة على الخديوى اسماعيل . وفي العام التالي (١٨٧٧) أسس جريدته الشهيرة « أبو نضارة » وهي أول جريدة ساخرة تنشر في مصر . وقام اسماعيل بطرده غير أنه استمر في نشرها في باريس حتى وفاته عام ١٨١٢ . وفي عام ١٨٧٩ أسس سليم الخورى جريدة « مرآة الشرق » والتي أشرف على تحريرها ابراهيم اللقاني وهو من اتباع جمال الدين الافغانى (١٤) . ولا شك أن بعض هذه الصحف كانت تبث الحماس الوطنى وتؤلب الشعب على الحكومة مما دفع رياض باشا الى مصادرة الكثير منها . وربما تكون جريدة « أبو نضارة » هي أكثر هذه الصحف نشاطا وأشهرها تعصبا في هذا المضمار . فقد شن هجوما سافرا على الموظفين الفرنجة والأتراك ، بل انه هاجم الوزراء والامراء والخديوى بأسلوب ساخر مستخدما لهم القابا رمزية « كشيوخ الحارة » للخديوى اسماعيل ، و « توقيف » للخديوى توفيق . وكشفت الصحيفة سواء وهي تصدر في مصر أو في باريس عن الظلم الواقع على الفلاحين الى درجة أنه كان يسمى الفلاح « أبو الغلب » . وصوره في محاوراته ورسومه الكاريكاتيرية وكأنه فريسة هذا الطغيان الذى تمارسه الصفوة الحاكمة (١٥) .

P. P. Vatikiotis, op. cit., p. 171.

(١٤)

(١٥) انظر : ابراهيم عبده ، أبونضارة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

والمحقق أن هذه الصحف وغيرها وكذلك المناضلين من صفوة المثقفين وعلى رأسهم جمال الدين الافغانى وعبد الله النديم قد هياؤا لقيام حركة تمرد ضد السيطرة الأجنبية من ناحية وضد نوعية الحياة التى خلقتها الثقافة الأجنبية من ناحية أخرى . وكان الجيش فى هذه الفترة يعاني من هذه السيطرة الأجنبية خاصة على مستويات القيادة العليا ، فضلا عن التفرقة بين المصريين والأجانب فى نظام الترقى . ولقد دفعت هذه الأمور عرابى وزملاءه الى انشاء تنظيم (لجنة) داخل الجيش برئاسة عرابى بحيث يرفع مطالب الضباط المصريين الى الخديوى والوزارة . وقد تشكل هذا التنظيم بعد ان سمع الضباط بأن هناك مؤامرة شركسية بابعاد بعض الضباط المصريين وفصل بعضهم الآخر ، الأمر الذى دفع الضباط الى الاجتماع بمنزل عرابى وانتخابهم عرابى رئيسا لهم ، وكتابتهم عريضة بمطالبهم رفعوها الى رياض باشا رئيس الوزارة (١٦) . وما كانت مظاهرة ٩ سبتمبر والتى ترتب عليها ما عرف بالثورة العرابية والتدخل الأجنبى السافر الا تعبيراً عن هذا السخط الذى انتشر بين الصفوة المثقفة فى مصر (١٧) .

ولقد ذكرت فى بداية هذه الفقرة أن ثورة عرابى كانت ثورة بالنيابة . فقد تحرك الجيش نيابة عن الصفوة المثقفة وجماهير الشعب - او هكذا اعتقد الضباط - ففى غياب نيابة حقيقية اعتقد الضباط أنهم قادرون على التحدث باسم الشعب . فهم من ناحية أقوى فئاته الاجتماعية من حيث

(١٦) رفعت السعيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(١٧) اثار هذه الظروف حوادث تذر وقلق داخل الجيش ترجع بداياتها الى عام ١٨٦٦ عندما اجتمع جماعة من الضباط الناقمين على سياسة الخديوى اسماعيل التى تسببت فى تأخير مرتباتهم ١٨ شهرا وعزل بعضهم ، وساروا الى نظارة المالية حيث تم تبادل اطلاق النار بين الطرفين وقبض على زعيمى المظاهرة وأخرج عنهما بعد يوم . انظر : احمد شفيق مذكراتى فى نصف قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ - ٣٥ .

امكانية استخدام القوة • وهم من ناحية أخرى أبناؤه الذين « خرجوا من الحقل ، ومن وراء المحراث والساقية ومن مصانع السكر ومزارع القطن » (١٨) . ومن المتوقع في هذه الظروف أن تلاقى الثورة تاييدا وتشجيعا من الفئات صاحبة المصلحة في أحداث تغيير ، وأن تلاقى معارضة وإنكارا من الصفوة المسيطرة من الأجانب والمرتبطين بهم من المصريين • وهنا تجلّى الصراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة في موقف تاريخي • ونحاول في السطور القادمة أن نلقى الضوء على موقف جماعات الصفوة في الريف من الثورة العرابية بحيث يكشف لنا هذا عن كيفية تشكل الصراع بين المصالح في مواجهة تاريخية •

كشّف الفصل الخامس على أن الصفوة قد تكونت في الفترة التي حدثت فيها الثورة العرابية من ثلاثة أجنحة : الصفوة القديمة من الأجانب ، والصفوة البرجوازية الصاعدة من المصريين ، وجماعة العمد والمشايخ في الريف التي بدأت في التحول إلى موقف تابع • والسؤال المطروح الآن : ما هو موقف هذه الجماعات من الثورة العرابية • كتب أحمد شفيق عما حدث بعد الثورة العرابية يقول : « • • • انقسمت الحكومة المصرية إلى قسمين • • قسم الحكومة الخديوية في الاسكندرية وقسم الحكومة العرابية في القاهرة والاقاليم • وكذلك انقسمت الأمة إلى فريقين : فريق الخديوى • وفريق العرابيين • وكان ثمة فريق آخر مزيج من عرابيين وغيرهم • وفيه كثيرون ممن كانوا يناصرون الخديوى باطنا ويكيدون للعرابيين سرا ولكن يتظاهرون بمناصرتهم اتقاء بطشهم » (١٩) • وتعبّر هذه الكلمات بصدق عن مواقف جماعات الصفوة من الثورة العرابية • فمن المتوقع أن تعارض الصفوة القديمة من الأجانب الثورة العرابية التي

(١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٤١ •

(١٩) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ص ١٨٠ - ١٨١ •

تستهدف أحداث تغيير في عكس اتجاه مصالحهم . ومن المتوقع أن يحدث
انقسام داخل الصفوة المصرية الصاعدة فتؤيد عناصر منها هذه الثورة
وتعارضها عناصر أخرى ، وإن تتذبذب هذه الصفوة بالكامل في موقفها من
الثورة في مراحل مختلفة منها وفقا لرؤيتها لمصالحها . ومن المتوقع - ثالثا -
أن يعكس موقف العمد والمشايخ تبعيتهم للصفوة البرجوازية الناشئة .

ولنترك هذه الرؤية الافتراضية ونعتمد على بيانات واقعية لكشف عن
هذه المواقف بالتحديد . سوف أبدأ بأن أصنف الافراد الذين تمت محاكمتهم
في أحداث الثورة العربية حسب نوعية النشاط الاقتصادي أو الوظيفي الذي
يشغلون به . ويكشف الجدول التالي عن هذا التصنيف : (٢٠)

(٢٠) تم تصنيف هذه البيانات من : وثائق الثورة العربية ، قضايا المتهمين
في الثورة ، من محفظة رقم ٧ - ١١ دار الوثائق القومية ، القاهرة .
وقد اتبعت القواعد الآتية في عملية التصنيف :

١ - صنف الشخص في الفئة التابع لها إذا كان ذلك مذكورا صراحة أمام
اسمه ، وهي الصفة الغالبة في معظم الأسماء .

٢ - صنف تحت فلاح أي فرد من قرية غير مبين المهنة .
٣ - بعد التفكير في استبعاد الملفات التي تضم مجموعات من الافراد ،
استقر الرأي على أن توضع في خانة مستقلة (محاكم مع مجموعة
وغير مبين المهنة) على أن يوضع الشخص المبينة مهنته في الفئة التي
ينتمي إليها .

٤ - صنف أي شخص له رتبة أفندي وغير مبينة مهنته في فئة «غير مبين»
٥ - عندما كان يحدث التباس يصنف الشخص في أقرب الفئات الى وضعه
الاجتماعي ولم يحدث ذلك الا في خمس حالات فقط .

٦ - اضيف الى فئة « غير مبين » أي شخص من مدينة وغير مبين المهنة .
٧ - إذا كان الشخص ابن نائب أو ابن باشا أو يدل اسم أسرته على أنه
من الاعيان صنف تحت هذه الفئة .

٨ - صنف الشخص الذي من الاشراف تحت فئة الاعيان .

المتهمون في قضايا الثورة العربية مصنّفون حسب الرّضع الاجتماعي

مسئّل	الوضع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
١	ضباط (جيش - بوليس)	١١٣	٢٧ر١
٢	رجل دين	٨	٢
٣	فلاح	٥٠	١٢
٤	مدير أو وكيل مديرية	١١	٢ر٦
٥	من الاعيان	٢٦	٦ر٢
٦	عضو مجلس نواب	٢	٥ر
٧	عمدة	٣٥	٨ر٤
٨	موظف أو مهني	٥٢	١٢ر٥
٩	اعمال حرة	١١	٢ر٦
١٠	شيخ ناحية	٤	١
١١	صف ضباط أو عسكري	٥	١ر١
١٢	من العربان	٦	١ر٤
١٣	عامل	٤	١
١٤	شيخ حرفة	٢	٥ر
١٥	تاجر	٣	٧ر
١٦	وكيل نظارة أو وزير	٣	٧ر
١٧	محافظ	١	٢ر
١٨	طالب	٢	٥ر
١٩	اجنبي	١	٢ر
٢٠	محاكم مع مجموعة وتغير مابين المهنة	٢٢	٥ر٣
٢١	غير مبين	٥٦	١٣ر٥
الجموع		٤١٧	١٠٠

والاستعراض لبيانات الجدول يلاحظ على الفور أنه لم يقدم للمحاكمة سوى أجنبي واحد ، وهو ما يعد مؤشرا جيدا على وقوف الأجانب في وجه الثورة طالما أن أحد أهدافها المعلن هو الحد من النفوذ الاجنبى ومقاومته مقاومة مسلحة أثناء التدخل . والمحقق أن كبار الملاك من الأجانب قد تأمروا ضد الثروة الى درجة أنهم دبروا مؤامرة لاغتيال عرابى بعد تشكيل وزارة الثورة وهى المؤامرة التى ترتب عليها استقالة الوزارة بعد أن رفض الخديوى التصديق على الحكم بتجريد أربعين من الضباط الشراكسة ممن اشتركوا فى المؤامرة من رتبهم ونفيهم الى السودان ، وقبوله مذكرة من انجلترا وفرنسا بإسقاط حكومة البارودى وإبعاد عرابى ورفاقه خارج القطر . كما دبر الأجانب مع الخديوى مذبحة الاسكندرية حتى يظهروا عرابى بمظهر العاجز عن حفظ النظام . كما حرصوا الأهالى على عدم تقديم العون للجيش ، وحاولوا استمالتهم الى صفوف الخديوى ، ورفضوا اعطاء المحاصيل للجيش بدعوى أنها من حق الدائنين الأجانب ، وهاجموا المشايخ الذين أظهروا ميلا تجاه الثورة سواء بالتطوع فى صفوف الجيش أو بتقديم العون المادى عن محاصيل وماشية وخلافه (٢١) .

ومن الطبيعى أن يقف الأجانب هذه الوقفة طالما أنهم يحتقرون المصريين وينكرون عليهم أى قدرة على ادارة شئون بلادهم . وقد تجلّى هذا فى عبارة شريف باشا عندما رفض مجلس النواب مشروع الدستور الذى قدمه حيث قال : « اننى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لا يستطيعون العمل بدونى . فان هؤلاء الفلاحين بحاجة دوما الى من يرشدهم » (٢٢) . ولقد كان شريف باشا - وكما يقول بلنت « ... متفرنجا لا يخلو من الفطرسية واحتقار الفلاحين وكان ينظر الى قادة الثورة نظرة استهانة واحتقار » (٢٣) .

(٢١) انظر وثائق الثورة العربية ، قضايا المتهمين فى الثورة ، محفظة رقم ٨

وانظر على بركات . ص ص ٤٠٦ - ٤٠٨ .

(٢٢) نقلا عن رفعت السعيد ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

ونفس الموقف يصدر عن رياض الذى اعتبر المطالبة بعزل عثمان رفقى
(شركسى) امانة ، ولم يستطع أن يتصور أن أحدا يستطيع أن يحل
محلّه (٢٤) .

غير أن موقف الأجانب لا يرتبط فقط باحتقار المصريين ، واعتقادهم
بأنهم لا يستطيعون إدارة شئون بلادهم ، وإنما ارتبط أيضا باحساسهم
بان أى تغيير فى بناء القوة القائم سوف يهدد مصالحهم . وكان هذا الاحساس
يراد الأجانب من قبل أن تحدث الثورة العربية . وقد تجلّى ذلك فى مظاهر
عديدة من بينها على سبيل المثال شكوتهم من استفحال نفوذ مشايخ القرى
استفحالا يهدد بطردهم « من البلاد جميعا » (٢٥) . وفى ضوء هذا ، فإن
المطالبة بالمشاركة فى السلطة من جانب الصفوة العسكرية قد أدت الى
استفحال شعورهم بتهديد مصالحهم التى تشعبت فى الاقتصاد المصرى
فى هذه الفترة . وترتب على ذلك أنهم ناهضوا الثورة المناهضة شديدة وتعاونوا
مع الخديوى والانجليز على التدخل الأجنبى لقمع الثورة (٢٦) .

وإذا كان النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد شهد صراعا بين
الصفوة الأجنبية القديمة وبين الصفوة البرجوازية الصاعدة من المصريين .
وإذا كان أحد الاهداف المعلنة للثورة العربية هو القضاء على نفوذ الأجانب
من الاتراك والشراكسة ، فإنه يترتب على ذلك أن يتحسّس كبار الملاك

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٢٥) انظر على بركات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ .

(٢٦) يذكر احمد عبد الرحيم مصطفى نقلا عن المسير مونج القائم الفرنسى
بالاعمال أن الأجانب « كانوا يعيشون فى محيط أوربى خالص دون أن
يقوموا بأى اتصال بالوطنيين ، بحيث لم يتسن لهم أدراك مصالح
السكان ووجهات نظرهم وأصبحوا يحكمون على كل شئ وفقا لوجهات
النظر الأوروبية وسياسات أوربا » ، انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ،
مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

لثورة العراقية طالما أنها ستخلصهم من نفوذ الأجانب • ولكن هذا الموقف
لم يستمر الى النهاية • فعندما تيقن كبار الملاك أن حركة التغير تتجه في
عكس اتجاه مصالحهم الاقتصادية ، اتخذوا من الثورة موقفا معارضا وبدأوا
في محاربتها بكل الوسائل • وفي ضوء هذا يمكن تفسير الموقف المتذبذب
لصفوة كبار الملاك من الثورة العراقية •

من الجدول السابق يتضح أن عدد كبار الملاك والاعيان ومن على
ساكلتهم (أعضاء مجلس النواب ومديرى المديریات أو الوزراء) يشكلون
نسبة ضئيلة من عدد المحاكمين في أحداث الثورة • فقد بلغ عددهم ٤٣ فردا
بنسبة ١٠٢ ٪ من مجموع المحاكمين • وبيل هذا على أن المحصلة النهائية
لمشاركة الاعيان في الثورة كانت ضئيلة • غير أن الأحداث تشير الى أنهم
ساندوا الثورة في البداية ، ويبدو أن هؤلاء الذين قدموا للمحاكمة هم الذين
استمروا على موقفهم الى النهاية • وتجلت مساعدتهم المبدئية للثورة
في (٢٧) (أ) تشجيع الفلاحين على الالتفاف حول عرابى والتطوع للجيش
واتبرع له بالمال ، (ب) وعلى مستوى السياسة العليا وقف الاعيان في صف
عرابى في اختيار الأسس التي تمت عليها انتخابات المجلس النيابى ، وفي
رفض مشروع اللائحة الاساسية الذى تقدم به شريف في فبراير ١٨٨٢ وفى
اتخاذ موقف متشدد من وزارة شريف انتهى باقالتها •

على أن هذه المساندة لم تستمر الى النهاية • فقد طعن كبار الملاك
الثورة من الخلف من خلال بعض عناصرهم القوية ، خاصة عندما ظهرت
عند الثوار فكرة عزل الخديوى وهو يمثل السلطة التى تحمى مصالحهم •
فقد رفض كبار الملاك فكرة عزل الخديوى • كما حاولوا أن يثقلوا الناس
بعضيان عرابى ورفاقه بعد أن أصدر السلطان العثمانى قرارا بذلك • فضلا
عن ذلك فقد تواصلوا مع بعض الضباط لظعن الجيش في ظهوره مما أدى الى

(٢٧) على بركات ، ص ص ٤١٧ - ٤١٨ ، ص ص ٤١٢ - ٤١٣ •

مزيمته في التل الكبير (٢٨) • وقد لعب محمد سلطان وهر من كبار الملاك (دورا أساسيا في تواطؤ كبار الملاك مع الخديوى لاقتناع انناس بعصيان عرابى • فقد ذكر في مذكراته عن زيارة له لبورسعيد أنه جمع المحافظ والعلماء والأعيان وأنهم ما فعله عرابى وجماعته وأن الانجليز ليس في نيّتهم تملك البلد وإنما فقط تأديب العصاة وطلب منهم حض الإهالى الذين هاجروا للعودة الى بلدهم • ويذكر أيضا في مذكراته عن الثورة العرابية أنه قابل الأميرال سيمور الذى أظهر رغبتة في فتح المخابرات مع العربان لابعادهم عن عرابى ، فأعلن له استعدادة لتقديم جمال لتنفيذ المهمة وأنه مسند لبذل الجهد في تنفيذ هذه الرغبات • كما أقر سلطان في هذه المذكرات أيضا أنه أرسل خطابات الى بعض مديرى وأعيان المرجة القبلية بخصوص عصيان عرابى (٢٩) •

ولم يقتصر دور الأعيان على محاربة الثورة في تصوير عرابى بصورة العاصى الخائن • بل انهم لعبوا دورا في وقائع المحاكمة • فطنفوا يرسلون لتعريفات يتهمون فيها بعض الاشخاص بحيث تستخدم كدليل اتهم • فقد أرسل محمد سلطان باشا تلغرافا في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ ذكر فيه أن اسماعيل رأفت مدير المنيا (وقد حوكم في حوادث الثورة) ، « وقعت منه حوادث شنيعة وساعد العصاة » وطلب الأمر باحضاره وسجنه بضبطية مصر (٣٠) • وكان الأعيان من أعضاء مجلس شورى النواب ، ومن التجار وكبار الملاك يدلون بشهادات ضد المتهمين • ففى ملف أمين يوسف من دمياط عريضة اتهم مقدمة من ١٩ من التجار ذكروا فيها أنه كان « يوزع الجرائد ويهيج الإهالى ويحثهم على التطوع للجهاد ٠٠ » (٣١) وفى ملف احمد محمود عمدة الرحمانية عريضة

(٢٨) المرجع السابق ، ص ص ٤١٣ - ٤١٤ •

(٢٩) محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١١٦ • وبها أوراق عن الحوادث العرابية تضم بعض مذكرات محمد سلطان باشا عن الثورة • دار الوثائق القومية • (٣٠) يوجد هذا التلغراف ضمن مجموعة الاوراق الموجودة بالمحفظة السابقة • (٣١) وثائق الثورة العرابية ، قضايا المتهمين ، المحفظة رقم ٠٩ ملف رقم

اتهام من بعض أعضاء مجلس النواب عددوا فيها التهم على النحو التالي :
 كان من حزب العصاة ، ومن أكبر المتحدين معهم ، وكان ينتمى الى محمود
 سامى البارودى ، واحمد عرابى « الانتماء الكلى » ، وكان دائم التردد على
 الجيش بكفر الدوار (٢٢) . وتكتظ ملفات المتهمين بعرائض الاتهام من الأعيان
 فقد بينت وثيقة محفوظة بملف اسماعيل رافت أن عدد عرائض الاتهام المقدمة
 ضد بعض أفراد من محافظة المنيا بلغ ١٨ عريضة وصلت كلها فى اسبوع (من
 ١٦ - ٢٣ صفر عام ١٢٩٩ هجرية) ، وهى مقدمة من أعيان وعمد وتجار
 وموظفين من المنيا ويتراوح عدد التوقيعات على كل عريضة من هذه العرائض
 ما بين ٢١ - ١٠٠ توقيع (٢٢) .

على أن موضوع عرائض الاتهام قد كشفت بجلاء عن موقف صفوة
 العمدة والمشايخ من الثورة . ويميل بعض الباحثين الى اضافة دور البطرنة على
 موقف العمدة والمشايخ فى الثورة العرابية (٢٤) . والواقع أننا نود أن نفترض
 هنا أن العمدة والمشايخ لم يكن لهم ذلك الدور البطولى . وأن موقفهم يشبه
 الى حد كبير موقف كبار الملاك . وهذا أمر طبيعى طالما أن العمدة والمشايخ
 قد تحولوا بفعل تأثيرات التحول الرأسمالى الى صفوة تابعة تقطن الريف .
 فقد انضم العمدة والمشايخ الى معسكر تأييد الثورة من واقع موقفهم التابع .
 فضلا عن أنهم كانوا ياملون فى مزيد من القوة السياسية شأنهم فى ذلك شأن
 أى جماعة من المتصلين بمصدر القوة فى المجتمع . على أن مشاركتهم فى الثورة
 ما لبثت أن تحولت الى معارضة لها . فقد لعب العمدة والمشايخ دورا بارزا
 فى توجيه عرائض الاتهام الى المحاكمين ، وفاق دورهم فى ذلك دور كبار الملاك .

(٢٢) وثائق الثورة العرابية ، قضايا المتهمين ، المحفظة رقم ٠٩ ملف رقم ٠٦٧ .

(٢٣) المحفظة السابقة ، ملف رقم ٨١ .

(٢٤) انظر رفعت السعيد ، المرجع السابق حيث ذكر أن « عرابى قد تحول الى
 زعيم شعبى للعمدة والفلاحين والفقراء عموما » ص ١٥١ . وانظر أيضا
 على بركات ، المرجع السابق ، حيث يربط بين ثورة الفلاحين وثورة
 العمدة الذين راوا فى « عرابى محررا لهم من ظلم كبار الملاك والاتراك
 والشراسة » ص ٢٢٠ .

رئيس أدل على هذا التحول من أن الذين استمروا في مساندة الثورة حتى وقت المحاكمة من العمد والمشايخ لم يتعد ٣٩ شخصا منهم ٣٥ عمدة و ٤ مشايخ كما يكشف عن ذلك الجدول السابق . وهم يشكلون نسبة ضئيلة من عدد المحاكمين (٩٤ ٪) .

ولقد تجلت مساندة العمد والمشايخ للثورة في البداية في انضمامهم الى جماهير الفلاحين في تأييد الثورة . وقد تمثل ذلك في التبرع بالحبوب والمال لمساعدة الجنود ، او قيادة الفلاحين الى التطوع في الجيش (من ذلك مثلا تعاون بعض العمد من المنيا مع الشيخ احمد عبد الجواد انقيايتي في تعبئة ٢٦٠٠ متطوع وتوجهوا بهم الى كفر الدوار) ، او الاستيلاء على محلات الأسلحة التي يملكها الأجانب ، وكذلك مهاجمة الدوائر والجفالك والاستيلاء على ما بها من غلال لتقديمها الى سلطات الثورة . والناداء برفع الديون حيث جاء في مذكرة الاتهام الموجهة الى ثلاثة من زعماء الفلاحين بانييا « أنهم كانوا يرددون أقوالا بأن عرابي صار الخديوي وبتعين قطع دابر الأمراء والأتراك وتكون الحكومة لنا فنوظف فيها كما نشاء والديون التي على الحكومة وعلى الاهالي فترفع جميعا وأطيان الجفالك نستولي عليها » (٢٥) ومن مظاهر التأييد الأخرى توقيع العمد والمشايخ - بايعاز من تون تنظيمية للثورة كانت تجوب القطر - على محاضر تأييد لعرابي بحيث يفرض الأمر له من جانب الشعب ، وحثهم للفلاحين على التوقيع على هذه المحاضر (٢٦) .

ولكن ما أن ظهرت في الافق بوادر فشل الثورة حتى انسحب العمد والمشايخ من مساندتها . وما أن بدأت المحاكمات حتى طفق العمد والمشايخ يكتبون محاضر اتهام ضد المحاكمين وبعضهم من العمد . ومعظم هذه المحاضر

(٢٥) وثائق الثورة العربية ، محاكمات الثورة ، محفظة رقم ١٣ . وانظر أيضا محفظة رقم ٤ ، ومحفظة ٨ ومحفظة رقم ١٧ .
(٢٦) انظر على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

(أو العرائض) كانت تكتب بشكل جماعي من عمد ومشايخ المركز برمنته ضد شخص أو أكثر من المتهمين في المنطقة • وكانت العريضة تكتب في الغالب بعد اجتماع لجمعية العمد والمشايخ في المركز • ولناخذ بعض نماذج من هذه العرائض : (١) محضر اتهام من عمد ومشايخ قسم ملوى (وعددهم ٤٣) ضد أمين يوسف من « الشيخ تمي » بأسيرط • وجاء فيه أن المتهم كان منضمًا إلى العصاة وأنه حرّض الأهالي « لاطاعة عرابي السقي » وأخبرهم « أنه صار أبطال افندينا الخديوي وصار الحكم لعرابي » (٢٧) (ب) محضر اتهام من عمد ومشايخ مركز فارسكور (وعددهم ٦٦ عمدة وشيخ) ضد أحمد النجار بأنه كان يسعى « للفساد والتردد على العصاة وإشاعة الأكاذيب لالهائي » ، وأنه لا بد أن يعاقب « نظير ما جناه وغبرة لخلافه » (٢٨) • (د) وفي ملف اسماعيل بك رافت مدير المنيا عريضة اتهام موقع عليها من مائة من موظفي المديرية ومن العمد والمشايخ ذهبوا فيها إلى أنه كان يرغم الناس على التقرب لعرابي ، وأنه كان يجمع التلاميذ ويجعلهم يطوفون الشوارع بالطبول مرددين عبارات صاغها لهم قاضي المديرية مثل : « يامولانا ياعزيز اهك دولة الانجليز » ، « يامولانا ياباري انصر باشتنا عرابي » ، « يانصاري ياغشاشه والى البر عرابي باشا » (٢٩) •

ولم يكتف العمد والمشايخ بالعرائض فقط بل كانوا يستدعون إلى التحقيق كشهود اثبات • وعلى سبيل المثال فقد استجوب بوليس الزقازيق عمد ومشايخ مركز الزقازيق بشأن نشاط أمين بك الشمسي وأقروا جميعهم في التحقيق أنه استقبل عرابي في الزقازيق وكان يرمى عليه الورد ، ودعاه إلى وليمة في منزله ، وأوعز للناس بأن يقولوا « يعيش عرابي » بدلا من « يعيش الخديوي » • وأطلقت نفس المجموعة من العمد والمشايخ بشهادة ضد أحمد محجوب (من العصلوجي) بالشرقية • كما أدلى عمد ومشايخ

(٣٧) وثائق الثورة العربية ، محفوظة رقم ٩ ، ملف رقم ٨٨ •

(٣٨) المحفظة السابقة ، ملف رقم ٧٢ •

(٣٩) المحفظة السابقة ، ملف رقم ٨١ •

مركز القنابات (وعددهم ٢٢) بشهادة في تضيئة أمين الشمسى أيضا وكان عوفقهم يشبه تماما موقف المجموعة الاخرى التى أدات بشهادة ضده (٤٠) .

ويكشف هذا عن الموقف الحقيقى للعمد والمشايع . وهو موقف تحدد بموقفهم التابع لكبار الملاك وبالتالي للحكومة . وقد يثار هنا تساؤل عن ان العمد والمشايع ربما يكونون قد ادلوا بهذه الشهادات وكتبوا هذه العرائض تحت ضغط البوليس وهو تساؤل له وجاهته . ومع ذلك فان الاستجابة لهذا الضغط من جانب البوليس يدل على تذبذب موقف العمد والمشايع وعدم وضوحه . فضلا عن انه يدل على خضوعهم وتبعيتهم . فربما يكون كبار الملاك هم الذين لعبوا دورا فى اقناع العمد والمشايع بالادلاء بهذه الشهادات وفى تجميعهم لكى تكون الشهادة جماعية .

والآن ، اذا كان الاجانب قد اتخذوا من الثورة موقفا معارضا ، واذا كان كبار العمد والمشايع قد اتخذوا موقفا متذبذبا ، فوقفوا بجانب الثورة فى البداية ثم تصدوا لها فيما بعد . اذا كان ذلك كذلك ، فمن الذى وقف بجانب الثورة من جماعات الصفوة اذن ؟ اوضح التحليل الذى قدمناه فى صدر هذه الفقرة ان الذى هيا للثورة هم جماعة من المثقفين ينتمون الى انطبقة الوسطى الناشئة التى كانت فى دور التخلق فى هذا الوقت ، وان الصفوة العسكرية التى تنتهى لنفس الشريحة تقريبا هى التى أخذت على عاتقها القيام بالثورة بالنيابة . وفى هذه الحالة فانه من المتوقع ان تكون صفوة المثقفين والمتعلمين ، والفئات المستنيرة من الفلاحين هم أكثر الفئات دفاعا عن الثورة . ويكشف الجدول السابق عن أن أكبر الفئات التى قدمت للمحاكمة بعد الضباط هى الموظفون ويليهم الفلاحون . ويمكن أن نضم الى هؤلاء أصحاب الأعمال الحرة (الاحامون والاطباء والصيادلة) والطلبة ورجال الدين . وبهذا يصبح عددهم ١٢٣ فردا بنسبة ٢٩٦ ٪ من مجموع المحاكمين . واذا أضفنا الى هؤلاء عدد الضباط (البالغ عددهم ١١٣) وصف الضباط والجنود (البالغ

٤٠) المحفظة السابقة ، ماف رقم ٨٦ .

عدهم ٥) والعمال (البالغ عددهم ٤) لأصبح العدد الكلى لمن ينتمون الى الشريحة التى نتحدث عنها هنا ٢٤٥ فردا بنسبة ٥٨٧٪ من المجموع الكلى للمحاكمين . ويدل هذا على أن الذى وقف بجانب الثورة هى تلك الصفوة الجيدة المتخلقة من الطبقة الوسطى الناشئة فى هذه الفترة . وهى الصفوة صاحبة المصلحة الحقيقية فى احداث تغيير اجتماعى . ولاشك أن المتعلمين والضباط هم الذين عملوا بمثابة طليعة هذه الصفوة ، التى كانت من الضعف والوهن بحيث لا يمكن أن تطاول صفوة كبار الملاك و صفوة الأجانب اذا ما اتحدت الأخيرتان أو أن تطاول كل منهما على حدة . وبهذا يمكن أن نفترض هنا أن هذه الصفوة الجديدة هى التى حركت الفلاحين ضد القصر والسيطرة الأجنبية وليس العمدة والمشايخ على ما يذهب البعض . ويبدو أنه هذه الفئة هى التى لعبت الدور الحيوى فى توقيع العرائض التى حولت عرابى سلطة التحديث باسم المصريين . فقد أكد على بركات على وجود عناصر نشيطة كانت تنتقل بالمحاضر فى أنحاء الريف (٤١) . وأغلب الظن أن حركة هذه الصفوة قد شابتها بعض الشوائب التى ربما ساعدت فى فشل الحركة . ويمكن أن نذكر فى هذا الصدد نقطتين رئيسيتين :

الأولى : أن بعض عناصرها كان انتهازيا فاتخذ نفس الموقف الذى اتخذه كبار الملاك والعمدة ، خاصة بعد أن ظهرت فى الافق بوادر فشل الثورة . فكثير من عرائض الاتهام التى كان يكتبها العمدة كانت تضم توقعات موظفين من نفس الدائرة أو فلاحين من نفس الدائرة .

الثانية : أن التأييد لعرابى لم يكن نابعا من أيديولوجية محددة . وأغلب الظن أنه كان نابعا من فورة وطنية مؤقتة . وتكشف تحقيقات الثورة عن فشل هذا التسطيح الايديولوجى ، وهى سمة تكاد تكون عامة فى الصفوة الريفية . فمعظم المتهمين قد أنكروا انتماء المنسوبة .

(٤١) على بركات ، مرجع سابق ، ٢٤١ .

اليهم حتى أرائك الذين ينتمون الى الانتلجنسيا . فعندما سئل أمين بك الشمسى عن استقبال عرابى فى المحطة قال « حسا ذلك » . ثم اوضح كيف أنه كان فى المحطة بالصدفة (٤٢) . وفى استجواب احمد الانصورى من علماء الازهر قال « انه كان بينه وبين زمرة العصاة عداوة وبغض » (٤٣) . وفى استجواب احمد فهمى (صيدلى بقنا) قال انه لم يكن « من المساعدين لحزب العرابى العاصى لا قولا ولا فعلا » (٤٤) . واذا دل هذا على شىء ، فأنما يدل على مستوى منخفض من الوعى ، وعلى عدم التحديد الايديولوجى الذى جعل الصفوة الجديدة غير قادرة على الاستمرارية حيث تنتهى بقبول الأمر الواقع .

ثانيا : ثورة ١٩١٩ ومواقف الصفوة

اذا كانت ثورة عرابى قد واكبت صعود فئات متعددة من المصريين الى صفوف الادارة والجيش والقوة الاقتصادية ، فان ثورة ١٩١٩ قد واكبت ازدهار البرجوازية المصرية بجناحيها الزراعى والصناعى ، مع امتداد ونضوج لشريحة الانتلجنسيا التى انشغلت بالمسألة المصرية منذ نهاية القرن التاسع عشر . وهيات نهاية الحرب العالمية الاولى فرصة لان تقوم جماعة من الانتلجنسيا شكلوا من انفسهم وفدا نيابة عن الشعب المصرى لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . واستطاعوا ان يكسبوا عطف الأمة وتأييدها من خلال عرائض يوقع عليها الناس بحيث أصبحوا يظهرون امام الانجليز والفصر بانهم يتحدثون باسم الأمة (٤٥) . ولقد بدأت أحداث

(٤٢) وثائق الثورة العربية ، ملف ٨٦ محفظة رقم ٩ .

(٤٣) وثائق الثورة العربية ، ملف رقم ٧٠ ، بمحظة رقم ٩ .

(٤٤) المحفظة السابقة ، ملف رقم ٦١ .

(٤٥) حول تاريخ تشكيل الوفد ، انظر عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٨٣ وما بعدها .

الثورة عندما تم اعتقال سعد زغور ورفاقه في ٨ مارس ١٩١٩ . ولسنا هنا في معرض التاريخ للثورة . ولكن الذى نرد تأكيده هنا ان نقطة البداية فى الثورة قد جاءت من شريحة عليا من الانتلجنسيا بدأت تتحدث باسم الأمة أو نيابة عن الأمة كما حدث فى ثورة عرابى تماما . والمحقق أن سعدا وصحبه لم يهدفوا بتكوينهم للوفد الى احداث ثورة فى الداخل أو المطالبة باصلاحات كما كان يهدف عرابى ، وانما كان همهم الأول هو تنظيم عملية الدعاية للقضية المصرية فى الخارج . غير أن تصدى الانجليز والقصر لهم ، فضلا عن الثقة التى اكتسبوها من جراء تدعيم الأمة لهم ، قد جعلهم يتحدثون من موقع أحدث صداما بينهم وبين القصر (٤٦) . وأعطى الانجليز ذريعة للقبض على سعد ورفاقه ونفيهم الى مالطة ، وهى الحادثة التى كانت بمثابة شرارة للثورة التى قامت بها الجماهير العريضة من الشعب ، والتى أوضحت بجلاء موقف جماعات الصفوة المختلفة ، وكشفت عن المصالح الحقيقية لهم فى احداث تغيير فى النسق القائم أو معارضة مثل هذا التغيير . ولن نسفيض هنا فى تفاصيل احداث الثورة ويكفى الإشارة الى أنها اشتملت على الاضرابات ، والتظاهر ، والاعتداء على القوات البريطانية ، ونهب سلاحها ، وقطع طرق المواصلات ، والهجوم على دوائر كبار الملاك ، ومهاجمة مراكز البوليس ، وغير ذلك من الاحداث (٤٧) .

(٤٦) بلغ هذا الصدام ذروته عندما طلب سعد مقابلة السلطان وترك فى القصر عريضة أدان فيها السلطان ووصف موقفه بأنه « لا يتفق مع حب الخير للبلاد ، والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز فى اذلال الشعب ، وايدانا بالرضا بحكم الأجنبى الى الابد » . انظر المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٤٧) انظر حول أحداث الثورة : مركز الوثائق والبحوث التاريخية المصرية ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، وبه مجموعة وثائق لكبار المسؤولين البريطانيين فى مصر . انظر أيضا : حسن احمد يوسف نصار ، دور المجتمع الزيفى فى ثورة ١٩١٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، وعبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٤٣ .

والمقابل لاحداث الثورة ياخذ الانطباع بانها كانت ثورة شعبية شاركت فيها كل قطاعات الشعب . بل ان شهود العيان يؤكدون ذلك على اختلاف تفسيرهم لا يشاهدونه . فقد كتب احمد شفيق مفسرا مشاركة طبقات الأمة فى احداث الثورة بانها رد فعل تجاه المعاملة القاسية للطبقة فى المظاهرات يقول « لكل طبقات الأمة من هؤلاء الطلبة أبناء وأحفاد وأصهار وأقارب فهال الناس ما سمعوا من أبناء الفتك بحشاشات أكبادهم فلم يطبقوا صبرا على قطف زهرة شباب هؤلاء الأبرياء وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن هب الناس مذعورين فى كل مكان يطلبون الثار فعمت الثورة جميع أنحاء القطر دفعة واحدة » (٤٨) . وكتب سير م . شيتهم الى ايرل كيرزون فى ١٧ مارس عام ١٩١٩ يقول « وأود أن أوضح تماما أن الحركة الحاضرة فى مصر حركة قومية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى . ومن الواضح الآن أنها تحظى بعطف جميع الطبقات والعقائد بكل ما فى هذه الكلمة من معنى » (٤٩).

وبرغم هذا الطابع العام للثورة ، الا أن تحايلا سوسيولوجيا لمواقف الجماعات السياسية منها لابد أن يؤكد على حقيقتين :

الأولى : أن الثورة لم تقم لمجرد المطالبة بالاستقلال ، وإنما ارتبطت بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية لهذه الفترة ، التى شهدت بداية القوة الحقيقية للبرجوازية المصرية . وكانت محاولة تشكيل الوفد بداية لتأكيد قوة هذه البرجوازية فى المجال السياسى . وهى قوة بدأت قبل ذلك بمحاولة السيطرة على الأحزاب . وبعد ذلك فى السيطرة على المؤسسات التشريعية . ولا شك أن هذا قد ارتبط بالنشاط الصناعى والتجارى لهذه البرجوازية والذى أفضنا فى

(٤٨) احمد شفيق ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ .

(٤٩) انظر كتاب ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ السابق الاشارة اليه ، ص ٣٣٤ .

شرحه في مكان سابق من هذه الدراسة (٥٠) .

الثانية : أن الاحداث العنيفة التي تلت اعتقال سعد ورفاقه والتي أضفت على العملية كلها طابع الثورة قد كشفت بجلاء عن مواقف الجماعات الاجتماعية المختلفة . وكشفت هذه المواقف عن حقيقة جوهرية مفادها أن تحليل هذه الاحداث يجب أن ينفصل عن تحليل حركة تكوين الوفد التي لم تكن تستهدف على الاطلاق القيام بثورة على النحو الذي حدث .

وفي ضوء هذا فإن التحليل سوف يتجه الآن نحو الكشف عن هذه المواقف بالتحديد بحيث يظهر لنا مثل هذا التحليل أشكالاً من التحالف والصراع بين جماعات الصفوة من ناحية وبينها وبين السلطة المركزية من ناحية أخرى . وينصب التحليل هنا حول مواقف كبار الملاك ، والصفوة التابعة لهم من العمد والمشايخ ، والصفوة الجديدة من مثقفي الطبقة الوسطى ومن الفلاحين المستنيرين .

ضم الوفد بين أعضائه بعض كبار الملاك من أمثال حمد الباسل وعلى شعراوي وغيرهم . ويدل ذلك على أن صفوة كبار الملاك كانت متحمسة في البداية لتشكيل الوفد لتقود به حركة وطنية ضد الاحتلال الإنجليزي ، تجنى من ورائها مزيداً من القوة والنفوذ السياسيين . ويثور هنا سؤال على جانب من الأهمية : كيف يتحمس كبار الملاك للمشاركة في هذه الحركة في الوقت الذي يتوقع فيه أن يتعاونوا مع الانجليز والقصر طالما أن وجودهما يخدم مصالحهم كطبقة رأسمالية تابعة ؟ يذهب المؤرخون إلى القول بأن هناك

(٥٠) حول الارتباط بين ثورة ١٩١٩ وبين هذه التطورات الاقتصادية انظر :

Robert L. Tignor, «The Egyptian Revolution of 1919 : New Directions of the Egyptian Economy», M.E.J., Vol. 12, No. 3 1976, pp. 41-67.

ظروفاً موضوعية دفعتهم الى ذلك أهمها محاولتهم تكوين جبهة من المهنيين ورجال الأعمال لكسر الحاجز الاجتماعي الذي تقف خلفه الارستقراطية التركية .
فملا عما حدث من تهديد لمصالحهم الاقتصادية من جراء تحديد الحكومة مساحة القطن بثالث الزمام المزروع أثناء الحرب ، وهبوط أسعاره في هذه الاثناء ، ووضع قيود أمام تصدير القطن لبلاد معينة ، وقيام الحكومة البريطانية بشرائه عام ١٩١٧ - وبعد أن ارتفعت أسعاره - بسعر أقل والغاء رخص التصدير ، وجمع الانصار للخدمة العسكرية ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع أجور العمال في الوقت الذي يحاول فيه كبار الملاك حل مشكلة الديون العقارية ، هذا بجانب تلك الانجليز في ادخال اصلاح دستوري في البلاد (٥١) . والحقيقة أن هذه الظروف كانت كافية لتخلق بين صفوف كبار الملاك - الذين يودون الانطلاق نحو مزيد من القوة الاقتصادية - تضرراً يدفعهم نحو تنظيم أنفسهم - من خلال صفوفهم - في جبهة تطالب بالاستقلال . غير أن ذلك يجب أن يفسر أيضاً في ضوء استقرار طبقة البرجوازية ، ومحاولتها تغليف قوتها الاقتصادية بقوة سياسية ، خاصة وأن المؤسسات التشريعية التي شاركت هذه الطبقة فيها قبل الاحتلال ، وفي وقت كانت هذه الطبقة فيه في مرحلة التخلق ، كانت مد احتلت في عهد الاحتلال ، وفي الوقت الذي أصبحت فيه هذه الطبقة وجوداً حقيقياً .

على أن ذلك لا يجب أن يغرينا بالقول بأن كبار الملاك قد ساندوا بالفعل ثورة ١٩١٩ . فقد أشرنا من قبل الى ضرورة التفرقة بين انشاء الوفد وبين أحداث الثورة . فلقد كان اتجاه كبار الملاك اتجاهاً اصلاحياً . وكان انشاء الوفد وسيلة للعمل السياسي الاصلاحى . حقيقة أن تكرين الوفد قد أظهر فخراً من الحس الوطنى لدى صفوة كبار الملاك ، غير أنها

(٥١) عاصم الدسوقي ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٩ . وعبد العظيم رمضان ، ١٩٦٨ ، ص ص ٦٩ - ٧٠ .

لم تكن بحال من الاحوال تود ان تصل الأحداث الى درجة وصفها بأنها ثورة . وخير دليل على ذلك أن جماعة الوفد قد ذكرت في التوكيل الذى فوضها المطالبة بالاستقلال أنهم سوف « يسعون بالطريق السلمية » (التأكيد غير موجود بالأصل) والمشروعة حيثما وجدوا الى ذلك سبيلا فى استقلال مصر ، (٥٢) . لذلك فعندما قامت الثورة بالفعل على اثر اعتقال سعد ورفاقه اتخذت صفوة كبار الملاك عن الثورة ، واتخذت من الاحداث أما موقف المتفرج أو موقف المستنكر (٥٣) .

وتؤكد البيانات التاريخية هذا الموقف . فقد ألقى لورد كيرزون خطابا فى مجلس اللوردات ذكر فيه أن الانباء الواردة من مصر تؤكد أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة وأن الأعيان يبذلون تصارى جهدهم لتهدئة الاضطرابات (٥٤) . وفى ٢٧ مارس ١٩١٩ اصدر الوزراء والعلماء والاعيان - بايعاز من السلطة البريطانية - نداء يدعون فيه الناس الى التزام جانب السلمية وانكف عن الاضطرابات (٥٥) . كما كتب سير . شيتهم الى كيرزون فى ١٧ مارس ١٩١٩ يقول بأن عدلى باشا قد قابله وأوضح له « أن هناك كثيرا من المصريين المعتدلين يأسفون للحوادث التى وقعت فى الأيام القليلة الماضية » (٥٦) . ولقد كان الانجليز يدركون تمام الادراك أن كبار

-
- (٥٢) نقلا عن عاصم الحسوى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ،
(٥٣) وإن كان بعضهم ساهم فى احداث الثورة ، خاصة فى عملية جمع التبرعات ، أو الدعوة الى المظاهرات فى حالات قليلة جدا . انظر : حسن احمد يوسف نصار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ وما بعدها .
(٥٤) انظر كتاب ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠١ .
(٥٥) اراجع السابق ، ص ٢٠٣ .
(٥٦) اراجع السابق ، ص ٢٣٥ . والمحقق ان رأيا كهذا يعكس بحق وجهة نظر كبار الملاك والطبقة البرجوازية بعامه . فقد ازعجتهم أحداث الثورة . واعتبروا هذه الاحداث اخلاا بسعيهم السلمى نحو تحقيق هدف الاستقلال . ولهذا فقد عملوا أقصى ما فى وسعهم للسيطرة على الموقف الى درجة أنهم شكلوا من أنفسهم لجانا تسمى « لجان تهدئة » =

سعد وملنر (ظهرت فيه خلافات عديدة) بدأ عدلى باشا - الذى كان يتزعم جماعة المعتدلين وحاول ان يقنع الوفد بان يشكل هو وفدا رسميا وان يقوم بالتفاوض ، وهى فكرة لاقت قبول معظم أعضاء الوفد ، ورفضها سعد رفضا قاطعا . وأحدث بذلك شقاقا فى صفوف الوفد ، حيث بدأ المعتدلون يعملون بصفة مستقلة عنه . واتخذ منهم سعد موقفا متشددا خاصة بعد عودته الى مصر ، وهما لاقاه من استقبال شعبي كبير أحس منه أن الأمة قد جددت له البيعة . وقد تسبب هذا فى ازدياد الشقاق بين سعد وجماعة المعتدلين ، وهو شقاق انتهى بخلاف تام تكون على اثره الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا يكن (١٠) . ولا يهمننا سرد هذه الأحداث التاريخية فى ذاتها ، وإنما نود ان نتخذ منها دليلا على مدى تأثير صفوة كبار الملاك فى احداث انشقاق بين طليعة الصفوة الوطنية لصالح الانجليز والقصير .

ومن الأمور التى تعطينا دليلا قويا على ذلك أن صفوة كبار الملاك قد ارتاحوا لما تطورت اليه الأمور من تولى عدلى رئاسة الوفد الرسمى ورئاسة الوزارة . فقد طفقوا يرسلون البرقيات تشجيعا لعدلى ووزارته فى الوقت الذى أصبح انشقاق بين عدلى وسعد كبيرا . وفى برقية بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٢١ موقعة من عدد كبير من الاقتراد معظمهم من كبار الملاك والأعيان والمزارعين والتجار جاء ما يلى : « اطمأنت النفوس ببيان الوزارة العدلية المملوء وطنية عالية واخلاصا صحيحا ، فانه قد حقق آمال الأمة . . وأن الموقعين على هذا ليزون من واجبههم الوطنى ان يرفعوا لعظمة السلطان واجب الشكر . . ويعلموا استنكارهم للمظاهرات التى لا نتيجة لها الا الاخلال بالأمن وتكدير السلم العام ويدعون اهل البلد الى التزام السكينة والتمسك بأهداف الهدوء خدمة

= منفاه ، وبين عدلى وسعد أيضا بشأن التفاوض مع لجنة ملنر . ولقد انتهت المساعى الي ان وافقت اللجنة على أن تتفاوض مع الوفد وحده . وفعلا بدأت هذه المفاوضات ابتداء من ٩ يونية عام ١٩٢٠ . انظر عبد العظيم رمضان ، ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، الفصل الثالث والرابع . (٦٠) انظر حول هذه التطورات عبد العظيم رمضان ، ١٩٦٨ ، الفصل الرابع .

القضية المقدسة أيدكم الله بروح من عنده ووقفنا جميعا الى ما فيه
الخير ، (٦١) .

ولم يكتف الاعيان وكبار الملاك بالتلغرافات بل قدموا من كل حذب
وصوب فى وفود شكلوها فى محافظاتهم لتقديم التأييد الى وزارة عدلى والى
رفده الرسمى . وكان كل وفد يتكون من نواب وعمد وأعيان وأعضاء مجالس
محلية ورجال قضاء ومحامين . وقد قدمت معظم هذه الوفود فى أوقات متفرقة
من شهر يونية ١٩٢١ . وكان أقل الوفود عددا هو وفد السويس (الذى
تكون من عشرة افراد) وفند القنال (سبعة عشر عضوا) وفند اسوان (تسعة
عشر عضوا) . وكان بعض الوفود يضم أكثر من مائة عضو كوفد قنا (الذى
تكون من مائة عضو) ، وفند الدقهلية (مائتين وأربعين عضوا) ، وفند
المنوفية (أربع مائة عضو) (٦٢) .

ونشير كل هذه البيانات الى الموقف الحقيقى لصفرة كبار الملاك من
ثورة ١٩١٩ ، فمشاركتهم فى تشكيل الوفد لم تكن تستهدف أكثر من
استخدام أسلوب الكفاح السلمى الذى لا يأملون من ورائه الا مزيدا من القوة
السياسية دون أن تتزعزع مكانتهم الاقتصادية . ولكن بعد أن اشارت
الأحداث الى امكانية تهديد هذه المكانة ، بدأ كبار الملاك فى محاربة الثورة .
واتدأدى تعاونهم مع الانجليز الى هذا الانقسام الذى حدث فى صفوف الوفد .
وهنا بدأت صفوف كبار الملاك فى تأييدها المؤكد للجناح المنشق عن الوفد
والعناصر المتعاونة مع القصر والانجليز مثل عدلى يكن باشا .

(٦١) محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١٣ (الوفد المصرى) . دار الوثائق .
ولا يمثل هذا التلغراف الا نموذجا واحدا من تلغرافات عديدة أرسلت
بهذا الشأن .

(٦٢) انظر منكرات بشأن هذه الوفود فى محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة
رقم ١٣ ، دار الوثائق ، المتلعة .

وإذا كان هذا هو موقف صفوة كبار الملاك ، فماذا عن صفوة العمد والمشايع وموظفي القرية من الصيارفة وغيرهم ؟ المحقق - وكما كشفنا عن ذلك من قبل - أن صفوة العمد والمشايع قد تحولت الى صفوة تابعة لكبار الملاك في النصف الاول من القرن العشرين . وفي ضوء هذه الحقيقة فإنه يكون من السهل علينا التعرف على دورهم وموقفهم . فمن المتوقع أن يتشابه هذا الموقف مع ذلك الخاص بكبار الملاك . ولكن الأمر قد لا يبدو على هذه الدرجة من السهولة ، خاصة عندما نجد بعض الكتاب يشيد بالحس الوطني لهذه الفئة ، وذلك لالتزامها « بالخط الوطني الذي ألزمت به جميع الطبقات من ثورة ١٩١٩ الأهر الذي يشير الى « مدى الضريبة التي دفعها هؤلاء العمد في أثناء نضالهم من الاستقلال والديموقراطية » (٦٢) . والحقيقة أن الانسياق وراء مثل هذا القول يشبه القول بأن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شاركت فيها كل الطبقات دون التركيز الى تحليل يوضح المواقف الحقيقية لهذه الطبقات .

لا يستطيع أحد أن ينكر أن بعض العمد قد ساهم بالفعل في أحداث ثورة ١٩١٩ ، مثلما ساهم بعض كبار الملاك . وتمثلت تلك المساهمة في الاستقالة ، أو فتح المنازل مأوى للمتظاهرين ، أو المشاركة في المظاهرات وتأييدها ، أو المشاركة في أعمال العنف والاعتداء على الجنود الانجليز (٦٤) . غير أن مشاركة العمد والمشايع - وعددهم قليل على ما يبدو - يمكن أن يفسر في ضوء بعض الحقائق : (٦٥)

١ - أن هؤلاء كانوا يعيشون وسط الفلاحين ، ولقد دفعتهم الظروف - كما

(٦٣) عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٦٤) انظر حسن احمد يوسف نصار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ وما بعدها .
وانظر أيضا : كتاب ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، خاصة صفحات ٢٠٢ ، ٢٩٢ .

(٦٥) لا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن الذين اشتركوا في أحداث الثورة من العمد والمشايع لم يكن بينهم من كان ذا حس وطني .

دفعت الفلاحين - الى حركة عامة • ويبدو أن العمد الذين اشتركوا في الثورة قد أساءوا فهم الأسلوب السلمى الذى توخته الصفوة القريبة من مصدر القرار السياسى ، أعنى صفوة كبار الملاك • وما يترتب على ذلك •

٣ - ضعف الاتصال بين كبار الملاك فى المدن ، أو العاصمة وتابعيهم فى الريف من العمد والمشايع وبطء هذا الاتصال •

٣ - أن العمد والمشايع الذين اشتركوا فى الاحداث كانوا مدفوعين لتحقيق مصالح اقتصادية ترتبط بتحسين أوضاعهم الاقتصادية التى بدأت تتدهور منذ ذلك الوقت •

وتشير البيانات التاريخية الى أن دور العمد والمشايع فى تهدئة الثورة قد فاق بكثير دورهم فى احداثها أو المشاركة فيها • ولقد أمكن باستخدام المادة التاريخية العثور على مواضع الالتقاء المصلحى بين جماعة العمد والمشايع وبين كبار الملاك من ناحية ، وبينهم وبين الانجليز من ناحية أخرى • وفى هذه الظروف فأننا لا نتوقع أن يتخذ العمد والمشايع موقفا مغايرا تمام المغايرة لموقف كبار الملاك والانجليز • • ففى ضوء هذا الالتقاء لعب العمد والمشايع دورا بارزا فى تهدئة أحداث الثورة ، وفى تشجيع ومناصرة كبار الملاك على سياستهم المنشقة على الوفد •

فمن ناحية ، كان الانجليز يدركون أن العمد والمشايع يمثلون ركيزة لهم فى الريف • وفى بداية الاحتلال ذهب لورد كرومر فى تحليله لشعور العمد والمشايع الى أنهم كانوا يرغبون فى حماية الانجليز لهم من طغيان الباشوات والأتراك ، الى جانب أنهم كانوا يفضلون الحصول على مياه الرى على يد المهندسين الانجليزى ، هذا بالرغم من مقتهم للانجليز الذين حاولوا أن يحدوا من طغيانهم على الفلاحين • وبمرور الوقت أصبحوا « يقدرون ميزة الاولى عن

الثانية » (٦٦) . وبصرف النظر عن مدى صدق هذا التحليل ، فإن الذى جعل كرومر يشعر بأنهم يفضلون الانجليز بالرغم من احساسهم بأنهم حذوا من سيطرتهم يثير - ضمنا على الأقل - الى أنه كان يشعر بهذا التفضيل من جانب العمدة أثناء وجوده فى مصر . وبصرف النظر عن صدق هذا التحليل أيضا ، فإن كرومر اعتمد على العمدة - مثل اعتماده على كبار الملاك - فى تعضيد موقفه فى مصر . وفى هذه الظروف فإنه من المتوقع أن يلجأ الانجليز الى العمدة والمشايخ - مثلما لجأوا الى كبار الملاك - فى ائسيرة على الموقف أثناء أحداث ثورة ١٩١٩ . وهذا هو ما حدث بالضبط .

فقد بدأ المستشارون يشعرون بامكانية الركود الى العمدة والمشايخ فى تهدئة الأحداث ، خاصة وأنهم شعروا بأن العمدة والمشايخ يستأمنون من الأحداث التى تقع . ففى تلغراف - من اللنبى الى ايرل كيرزون - مؤرخ فى ٥ مايو ١٩١٩ « أن هناك استياء متزايدا بين المزارعين على اختلاف طبقاتهم ضد طبقة الافندية فى المدن ، ولا سيما بأنهم دفعوهم الى الهجوم على وسائل المواصلات التى نجم عنها الكثير مما ألحق الضرر بهم » (٦٧) . وهذا الشعور هو الذى دفع المستشارين الانجليز الى الاستعانة بالعمدة والمشايخ فى تهدئة الثورة . وتجلى ذلك فى أمور عديدة منها على سبيل المثال الأمر الذى أصدرته السلطة العسكرية فى ٢٠ مارس ١٩١٩ والذى تنص مادته الثانية على أن « عمدة ومشايخ البلاد والعزب والخبراء مسئولون شخصيا عن كل مخالفة تحدث للأوامر فى دائرة اختصاصهم وعليهم أن يبلغوا عن الاشخاص الذين يقع منهم أى ضرر أو اعتداء . ومنها أيضا الاعتماد عليهم بشكل مباشر فى تشكيل « لجان تهدئة الخواطر » فى الاقاليم التى لعبت دورا كبيرا فى أحداث الثورة (٦٨) .

(٦٦) عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٨ .

(٦٧) انظر : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٥٣ .

(٦٨) انظر حول لجان تهدئة الخواطر . عاصم الدسوقي ، مرجع سابق ،

ص ٢٦٤ .

ومن الناحية الأخرى ، فقد أبدى الكثيرون من العمدة استعدادهم للمساعدة فى انجاح مهمة لجنة ملنر التى قاطعها كل الوطنيين . بل انهم أرسلوا مندوبين عنهم لمقابلة بعثة ملنر ، كما حدث بالنسبة لعمد ومشايخ بعض نواحي مركز الفشن (بنى سويف) ومطاي (المنيا) الذين أرسلوا مندوبين عنهم الى اللجنة بتقارير يطالبون فيها « وضع الحماية الانجليزية على مصر لانها بلادنا ومن مصلحتنا أن نكون تابعين للحكومة الانجليزية ونطلب من جنابكم الاستقلال الذاتى تحت العبد البريطانى كباقي المستعمرات التابعة لدولة بريطانيا العظمى » (٦٩) ويكشف هذا عن ميل العمدة والمشايخ الى التخلي عن الثورة والاندفاع نحو موقف كبار الملاك فى اتخاذ موقف معتدل تجاه الازمة يحيد المفاوضات من أجل استقلال محدود . ولهذا فانه عندما حدث انشقاق داخل الوفد المصرى برئاسة سعد وتشكل الوفد الرسمى برئاسة عدلى . وتوافق كبار الملاك لتأييده فى وفود من المحافظات كان العمدة والمشايخ هم العمود الفقري لهذه الوفود .

وبذلك تحول العمدة والمشايخ الى أداة فى أيدي كبار الملاك لتنفيذ خطتهم فى محاربة الثورة ، فهم أعضاء فى لجان تهذبة الخواطر ، وهم أعضاء فى وفود لتأييد عدلى ، وهم علاوة على هذا رصيد من التوقيعات على العرائض والتفهرقات التى تؤيد الاعتدال وترفض الثورة . وإن دل هذا على شيء فانما يدل على تبعية موقف العمدة والمشايخ لموقف كبار الملاك وهى تبعية نابعة من تبعيتهم كصفوة فى هذه الفترة من تاريخ مصر .

إذا كانت صفوة كبار الملاك وصفوة العمدة والمشايخ قد حاربتا الثورة فمن الذى وقف بجانبها إذن ؟ أو بالأحرى من الذى قام بها إذن ؟ وهذه هى الصياغة الافضل للأسؤال طالما أن تشكيل الوفد نفسه لم يكن حركة ثورية ، بقدر ما كان حركة اصلاحية . ووضع السؤال بهذه الطريقة يمكننا من

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

الكشف عن جوهر الصراع بين الصفوة القديمة من كبار الملاك وصفوتهم النابغة من العمد والمشايع من ناحية وبين الصفوة الجديدة المنبثقة من الطبقة الوسطى الناشئة ومن الطبقات التي تقع أسفل منها في سلم التدرج الطبقي من ناحية أخرى . فالذين قاموا بالثورة وشاركوا فيها مشاركة فعلية هم أشخاص ينتمون الى فئات خارج البرجوازية وتوابعها . ولا شك أن اهدافهم من المشاركة في الثورة لم تتجه فقط نحو التخلص من الانجليز وتحقيق الاستقلال وانما اتجهت أيضا نحو التخلص من جماعة كبار الملاك . فلم يتجه الفلاحون اثناء أحداث الثورة نحو الهجوم على قوات الانجليز أو قطع طرق المواصلات أو التظاهر فقط وانما اتجهوا أيضا نحو مهاجمة مزارع كبار الملاك ونهبها (٧٠) . وهذا الأمر الأخير هو الذى فتح أعين كبار الملاك على الخطر الحقيقي وراء أحداث الثورة . ولم تكن حركة الفلاحين فقط هي التي جعلتهم يشعرون بهذا الشعور ، بل تأزر الموظفون مع فئات الشعب الأخرى عن طريق الاضراب خاصة . فقد شمل الاضراب كل فئات الموظفين حتى موظفي وزارة الداخلية . ويتزعم بعض ضباط الشرطة المظاهرات (كما حدث في فارسكور حيث تزعم احمد افندى حمدي مأمور فارسكور المظاهرة) . ولم يقتصر اضراب الموظفين على فترة العنف في مارس ١٩١٩ ، وانما استمرت بعد قمع الثورة الى درجة وصلت فيها الى قوة مؤثرة أسقطت لأول مرة الحكومة تحت الاحتلال الانجليزي ، وهي أول مرة تسقط فيها الحكومة تحت تأثير شعب (٧١) . وليس هناك من شك في أن الذى نظم لهذه الاضرابات والمظاهرات والاعتداء على مزارع كبار الملاك هم الصفوة الجديدة التي أفرزتها هذه الفترة ، التي لم تجد أى وسيلة للتعبير عن نفسها لا من خلال الأحزاب ولا من خلال أية قناة أخرى .

(٧٠) انظر كتاب ٥٠ عاما وعلى ثورة ١٩ ، ص ٢٥٥ ، وحسن احمد يوسف ، مرجع سابق ، مواضع متفرقة .

(٧١) انظر حول مشاركة الموظفين : عبد العظيم رمضان ، ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ ، حسن احمد يوسف ، مرجع سابق ، مواضع متفرقة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٤٠ ؛

ونورد فيما يلي عينة من المحاكمين في ثورة ١٩١٩ موزعين حسب المهنة أو النشاط الاقتصادي والمحافظة ، وهو توزيع يكشف لنا عن وزن الفلاحين وصغار الموظفين والمهنيين في أحداث ثورة ١٩١٩ .

عينة من المحاكمين في ثورة ١٩١٩ موزعين حسب المهنة والمحافظة

المهنة	المحافظة						المجموع النسبة المئوية %
	الغربية	الفيوم	بنى سوف	المنيا	اسيوط	الغربية	
مزارع/فلاح	٣	١٨	١٣	٢٤	٢	٦٠	٢٩
طالب	٣	—	—	٥	—	٨	٣٨
موظف	—	—	—	٢	—	٢	١
حرفي	١٣	—	١	١	٢	١٧	٨٢
ضابط بوليس	—	٦	—	٣	—	٩	٤٣
تاجر	٦	—	١	٢	١	١٠	٠
خادم	٣	—	—	—	—	٣	١٤
عامل	٢	—	٣	١٢	١٨	٣٥	١٦٩
محامي/طبيب	١	٢	١	—	—	٤	١٩
اهالى/غير مبين	٩	—	٢	٤٤	٢	٥٧	٢٧٥
شرطى/صف ضابط	—	١	١	—	—	٢	١
المجموع	٤٠	٢٧	٢٢	٩٣	٢٥	٢٠٧	١٠٠

المصدر : كونت هذه العينة وتم تعريفها من مجموعة أسماء أوردها حسن احمد يوسف نصار ، مرجع سابق .

وتكشفت بيانات الجدول السابق بجلاء عن أن أكبر نسبة من المحاكمين كانت من الفلاحين حيث جاء عددهم ٦٠ فردا بنسبة ٢٩٪ من المجموع الكلى .
وبلغهم العمال أو من فى حكمهم (الخدم وجنود الشرطة) حيث بلغ عددهم بنسبة ١٠٤٪ من المجموع الكلى . ولذا أضفنا الى هؤلاء الحرفيين (وعددهم حكمهم) الطلبة والضباط والمحامون والأطباء (حيث بلغ عددهم ٢٣ فردا بنسبة ١٠٤٪ من المجموع الكلى . وإذا أضفنا الى هؤلاء الحرفيين (وعددهم ١٧ فردا) لتبلغ النسبة ١٨٦٪ (٧٢) . ومن الأمور اللافتة للنظر أنه لا يوجد أى من كبار الملاك والذين كانوا يصنفون فى هذه الفترة بأنهم « أعيان »

ولا شك أن وجود أعداد كبيرة من الفلاحين والموظفين والعمال فى ثورة ١٩١٩ وأحداثها يكشف عن موقف صراع مع الصفوة المسيطرة من كبار الملاك الذين كانوا يحاولون - من فئات أخرى - تهدئة الثورة وكبحها عندما لاحظوا أنها تتقلب ضد مصالحهم . وإذا كان بعض كبار الملاك قد ساهم فى أحداث الثورة فى البداية ، فإن عدم وجودهم فى المحاكمة (أو وجود الخليل منهم إذا كانت هذه عينة وليست شاملة لكل المحاكمين فى الثورة) يدل على أنهم لم يواصلوا المسيرة حتى النهاية ، بل وقفوا فى وجه أحداث الثورة : فى صراع مع الجماعة التى تحركها من الصفوة الجديدة .

غير أن هذا الصراع لم ينته الى أحداث أى تغيير حقيقى فى المجتمع . بل أن ما ترتب على الثورة من نتائج لم يعد على الفلاحين بالكثير . وإذا اعتبرنا أن استقلال عام ١٩٢٣ والدستور الذى صدر بعد ذلك مباشرة هما المكسبان الرئيسيان للثورة ، فإننا لاحظنا فى الفصل السابق كيف فتح هذا الدستور الطريق أمام كبار الملاك للسيطرة على المجالس التشريعية والتنفيذية. الأمر الذى منحهم قوة مطلقة فى تسيير أمور البلاد . وهذه القوة هى التى

(٧٢) ويمكن أن يضاف الى هؤلاء أعداد من الاهالى أو غير المبين مهنتهم الذين أما عاطلين أو فلاحين .

كانوا يحلمون بها عندما ساهموا فى تشكيل الوفد على ما يبدو . وربما كان خير دليل على ذلك ان السيطرة التى تحققت لصفوة كبار الملاك فيما بعد ديسمبر ١٩٢٢ قد ساعدتهم على ان يعملوا لتحقيق مصالح طبقتهم وايعاد مصالح الطبقات الأخرى . فقد وقفوا فى وجه أى قانون يبيح قدرا من التغيير فى البناء القائم ، رغم نضال عناصر من الصفوة الجديدة لتحقيق مثل هذا التغيير . ونعرض فى الفقرة القادمة موقف صفوة كبار الملاك من قانون الإصلاح الزراعى لتتضح فى أذهاننا هذه الصورة بجلاء .

ثالثا : الإصلاح الزراعى ومواقف الصفوة

ليست مسألة الإصلاح الزراعى كمسألة الثورة العربائية أو الثورة الوفدية . فان لها طابعا مختلفا عن هاتين المسألتين : فأولا : لم تتخذ المواقف بشأنها طابعا عاما يمكن تتبعه حتى المستوى المحلى . فليسنا نعرف بالتحديد هل كانت هذه المسألة تناقش فى الريف فى فترة ما قبل ١٩٥٢ أم لا . وثانيا : فان هذه المسألة قد طرحت أصلا على مستوى قومى وبين فئات من المثقفين ثم نوقشت فى مجلس الشيوخ . وتأتى أهمية معرفة مواقف الصفوة من هذه المسألة خاصة صفوة كبار الملاك من عدة اعتبارات :

الأول : أن مسألة الإصلاح الزراعى بالرغم من أنها أثيرت على مستوى قومى دون المستوى المحلى ، إلا أنها تتصل بشكل أو بآخر بعلاقات القوة والتركيب الاجتماعى للريف .

الثانى : أننا نفترض أن الذى طرح هذه المسألة فى النطاق السياسى هم أفراد من الصفوة الجديدة . وإذا كان هذا الطرح قد تم على مستوى قومى ، فلا شك فى أن الصفوة التى طرحته كان لها عمق محلى .

الثالث : أن الذى منع صدور قانون بشأن هذه المسألة هم صفوة كبار الملاك . ولذلك فان الكشف عن موقفهم يكشف عن موقف الصراع بينهم وبين الصفوة الجديدة .

الرابع : إن الذى أصدر قانونا فى الإصلاح الزراعى هم طليعة الصفوة الجديدة المساعدة التى أمسكت بزمام القوة على النطاق القومى بعد عام ١٩٥٢ .

ومن هنا فإن القاء الضوء على مواقف الصفوة من مسألة الإصلاح الزراعى سوف يمكننا من رؤية شكل من أشكال الصراع بين جماعات الصفوة تنتصر فيه الصفوة القديمة عندما تكون فى موقف قوة إلى الحد الذى تنجح فيه نجاحا كاملا فى تحويل مسألة الإصلاح الزراعى إلى القرار nondecision ثم تنتصر فيه الصفوة الجديدة فى وقت لاحق عندما تمسك بزمام القوة وتنجح فى أن تفرض هذا القرار فرضا وتكسبه سرعة بساطة القانون .

والسؤال الذى يرد إلى الذهن مباشرة ونحن بصدد مسألة الإصلاح الزراعى : لماذا ظهرت مسألة الإصلاح الزراعى فى نطاق المناقشة السياسية ، ومن الذى أثارها بالضبط ، وما مصالحهم فى ذلك بالتحديد ؟ لا شك أن سقى السؤال يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا . فاثارة المسألة يتعلق بمصالح الجماعات التى أثارها . وتشير البيانات التاريخية إلى أن مسألة الإصلاح الزراعى قد أثرت من جانب فئات من مثقفى البرجوازية ومن المثقفين الثوريين . غير أن الهدف من اثاره المسألة يختلف من فئة إلى أخرى ليس فى ذلك جدال . فقد أثار مثقفو البرجوازية هذه المسألة لاحتساسهم بأن مصالحهم ومصالح طبقتهم يمكن أن تهتد اذا ما استمرت عملية تركيز ملكية الأرض الزراعية فى أيدي قلة قليلة من الملاك دون خلق طبقة من صغار الزراع . وقد دفعهم هذا الاحتساس إلى تقديم أفكار اصلاحية بشأن توزيع الأرض يمكن أن تقلل من حدة الصراع الطبقي ، وتجعل حل المسألة الاجتماعية بطريق العنف أمرا غير محتمل (٧٢) (لا شك فى أنهم كانوا يستشعرون

(٧٢) وقد تجلّى ذلك فى خطاب على الشمسى باشا فى مجلس النواب عام ١٩٣٩ ، حيث نادى بتشجيع الملكيات الصغيرة حتى لا نلجأ يوما إلى =

امكانية قيام مثل هذا العمل) • وفى مقابل ذلك اثار المثقفون الثوريون.
مسألة الاصلاح الزراعى لاحساسهم الوطنى تجاه الفئات العريضة من الفلاحين
المحرومين من ملكية وسائل الانتاج - متمثلة فى الأرض - وضرورة نقل
جزء من هذه الملكية الى الفلاحين •

وانعكس هدف كل فئة من هذه الفئات على تصوره لعملية الاصلاح •
فقد ظهرت جماعة من البرجوازية تنادى بضرورة الاصلاح الزراعى الذى يرجع
أول حديث فيه الى وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ حيث قرر مجلس النواب
بيع أكبر جزء من اراضى الحكومة الى صغار الفلاحين • وبعد ذلك بدا
المفكرون الاصلاحيون من البرجوازية يصدرن كتباً ومقالات تنادى بضرورة
خلق فئة من صغار الفلاحين دون المساس بالملكيات الكبيرة • وتصوروا أن
ذلك يمكن أن يتم عن طريق استصلاح الأرض وتوزيعها كما اقترح الوفد
عام ١٩٣٥ ، أو توزيع الاراضى البور كما اقترح محمود كامل المحامى عام
١٩٣٩ ، أو تنزع ملكية الاراضى الاقل من فدان وتضم اليها الاراضى
المستصلحة والبور وارضى الوقف ثم توزع على الفلاحين من جديد كما ذهب
جلال فهيم عام ١٩٤٣ ، أو اعادة توزيع اراضى الحكومة على الفلاحين بحد
أقصى ثلاثة أفدنة مع اعادة النظر فى الشركات العقارية واعادة تنظيمها بحيث
تستصلح الأرض من خلال ايجار اسمى لمدة معينة تعود بعدما الى الحكومة
لتتضم الى الاراضى الموزعة على أن يصاحب ذلك إلغاء الوقف الاهنى كما ذهب
مريت غالى عام ١٩٤٥ ، وذهب بعض هؤلاء الاصلاحيين الى موقف أكثر
تشدداً مثل الدعوة الى تحديد حد أقصى للملكية كما تجلى ذلك فى مشروع
محدد خطاب عام ١٩٤٤ (حدد الحد الأقصى بخمسين فداناً) ، أو فرض

= نزع ملكية الاراضى الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك كما حدث فى
رومانيا بعد الحرب السابقة • وفى المجر منذ شهرين وما تفعله الآن
ايطاليا فى جزيرة صقلية علاجاً لحالة اجتماعية تشبه حالتنا من بعض
الوجوه • نقلاً عن عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٤ •

ضرائب تصاعدية كما ذهب مصطفى نصرت عام ١٩٤٥ (٧٤) . ويتضح من صياغة البرجوازية الاصلاحية لمشروعات الاصلاح الزراعى انها لم تكن تدعو الى الحد من الملكيات الكبيرة فيما عدا مشروع محمد خطاب الذى ووجه بمعارضة شديدة على ما سنشير فيما بعد . بل انها استهدفت - على العكس من ذلك - خلق طبقة من صغار الفلاحين الذين يقنعون بملكياتهم الصغيرة دون النظر للملكيات الكبيرة او قيامهم في وجهها .

واذا كان معظم الاصلاحيين من المنتمين الى البرجوازية قد فصلوا بين مشكلة تركيز الملكيات الكبيرة ومشكلة تفتت الارض الزراعية فى الملكيات الصغيرة ، فان المثقفين الثوريين قد اعتبروا أن المشكلتين وجهان لعملة واحدة ، ونظروا الى جوهر المشكلة فى ضوء « احتكار لوسيلة من وسائل الانتاج » . ومن ثم فان تصورهم لحل مشكلة الأرض ارتبط بهذه الرؤية وجاء ليدعو الى استيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين مثلها مثل اراضى الحكومة وارضى الوقف ، مع احتفاظ كبار الملاك بملكية لا تزيد عن ٥٠ فداناً في تصور بعضهم و ٢٠٠ فدان في تصور البعض الآخر (٧٥) .

(٧٤) انظر حول تفصيلات هذه الآراء ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٢ - ٢١٣ ولا شك أن هذه الرؤية ترتبط بالرؤية الاصلاحية التى طرحتها البرجوازية للمسألة الاجتماعية ككل والتى كانت تقوم على ركيزتين : (١) زاوية الفكر الدينى الاسلامى الذى يدعو للعدالة الاجتماعية والبر بالفقراء ، (٢) زاوية الاعتزاز بالفردية والحرية المطلقة للفرد وهى رؤية انبثق عنها الاعتقاد بأن الخلاص يكمن فى طاعة الله والتضامن واحترام الملكية الفردية وما صاحب ذلك من التنبيه الى خطر البلشفية . انظر عاصم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ . ولقد تجلت هذه الرؤية فى الآراء المكتوبة والخطب وكذلك فى برامج الاحزاب .

(٧٥) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩ . والملاحظ على رأى هذه المجموعة الثورية أنه لا يختلف كثيراً عن رأى الاصلاحيين من البرجوازية طالما أنهم وضعوا حداً أقصى للملكية الفردية يصل الى ٢٠٠ فدان عند =

ولكن الأهم من ذلك هو موقف كبار الملاك من مشروعات الإصلاح هذه ،
 المحقق أن المثقفين الثوريين لم يستطيعوا إيصال آرائهم الى دائرة اتخاذ
 القرار السياسى (الهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية) التى لم يصل
 أى منهم اليها بشكل رسمى . لهذا فقد اكتفوا بنشره فى كتب أو مقالات من
 خلال « دار الابحاث العلمية » . ولا شك أن ذلك كان على مرأى ومسمع من
 كبار الملاك . أما فريق الإصلاحيين من البرجوازية فقد استطاع أن يوصل
 مسألة الإصلاح الزراعى الى دائرة اتخاذ القرار . وحدث ذلك عندما حفر أحد
 النواب من خطر التركيز الشديد فى الملكية وآثار ذلك على امكانية تهديد وجود
 طبقة كبار الملاك انفسهم (٧٦) . وانتهى هذا الاهتمام بتقديم محمد خطاب
 لمشروعه للإصلاح الزراعى الى مجلس الشيوخ عام ١٩٤٤ ، والى المؤتمر الزراعى
 عام ١٩٤٩ (٧٧) .

غير أن المناقشة التى دارت حول مشروع الإصلاح الزراعى قد حولته
 الى لا مشروع أو لا مسألة ، بمعنى أنها انتهت بؤاده . وأغلب الظن أن كبار
 الملاك قد حاولوا منع تقديم مثل هذه المسألة الى المناقشة ، أو ادخالها الى
 دائرة اتخاذ القرار . وحدث ذلك بوسائل عديدة منها أن الحزب الذى كان
 ينتمى اليه محمد خطاب وهو الحزب السعدى قد طلب منه صراحة - ومن خلال
 رئيسه النقراشى باشا - ألا يقدم المشروع الى المجلس ، الامر الذى انتهى
 باستقالة محمد خطاب من الحزب السعدى (٧٨) . غير أن المعارضة الحقيقية
 لمشروع محمد خطاب ظهرت عندما قدمه الى مجلس الشيوخ . فقد عارضه كل

= بعضهم وربما يكون مرجع هذا الى أن هذه الصفوة المثقفة كانت تتوقع
 أن يعارض كبار الملاك مقترحاتهم ، فعوضوا ذلك الحد الاقصى للملكية
 على سبيل المساومة .

(٧٦) انظر هامش ٧٣ السابق .

(٧٧) انظر عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ ما بعدها .
 وعاصم الدسوقي ، ص ٣١٣ .

(٧٨) المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

الأعضاء على اختلاف درجات معارضتهم (٧٩) • وانتهت المناقشة الى محاولة اخراجه من دائرة اتخاذ القرار عندما تم اقتراح مناقشة المشروع خارج مجلس الشيوخ في ندوات ملمية • وانتهى الامر الى حالته الى لجنة الشئون الاجتماعية التي وادت المشروع بعد أن ترك محمد خطاب مجلس الشيوخ (٨٠) • ولم يعارض المشروع في مجلس الشيوخ فقط بل عارضته الحكومة والاحزاب ايضا • فقد عارضته وزارة النقراشي مبررة موقفها بأن الاهداف التي ينبغي المشروع تحقيقها يمكن أن تتحقق بالطريق التدريجي وبوسائل أخرى كترض ضرائب تصاعدية (٨١) • اما الاحزاب فقد عارضته جميعا بدءا من الحزب السعدي الذي كان ينتمي اليه محمد خطاب وانتهاء بالوفد (٨٢) •

وهكذا انتصر كبار الملاك في موقف اتضح فيه بجلاء الصراع بين الصفوة القديمة والجديدة • وحتى اذا كان محمد خطاب قد انتمى الى الطبقة البرجوازية وقدم المشروع من خلال خوفه على مصالح طبقته - كما اتضح من المشروع نفسه ومن دفاعه عن نفسه عندما اتهم بأنه صاحب أفكار اشتراكية - فإن المناقشة داخل المجلس وداخل هيئات الاحزاب قد اتجهت الى نقد الافكار الاشتراكية • واتضح ذلك من وصف المشروع داخل المجلس بأنه شيوعي ، ومن دفاع الوفد عن نفسه وعن جريدته بأنها لا تحمل أفكارا اشتراكية بدليل أنها عارضت مشروع محمد خطاب (٨٢) •

وفي ظل هذه المعارضة فإن مشروع الاصلاح الزراعي ظل في دائرة الظلام حتى استولت طليعة الصفوة الجديدة من الضباط على السلطة • وهنا تهيات

(٧٩) عاصم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ •

(٨٠) المرجع السابق ، ص ٣١٣ •

(٨١) المرجع السابق ، ص ٣١٢ •

(٨٢) انظر عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢١٦ - ٢١٨ •

(٨٣) انظر المرجع السابق ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ • وعاصم الدسوقي ، ص

• ٣١٢

الفرصة لتنفيذ ما حُلت به الصفوة الجديدة من المثقفين • فكان قانون الإصلاح الزراعى من أول القوانين التى صدرت عن هذه الصفوة • غير أن الصفوة القديمة لم تستسلم بسرعة ، وحاولت أن تمنع اتخاذ قرار بشأن مسألة الإصلاح الزراعى وحدث ذلك بطرق عديدة منها (٨٤) :

١ - القول بأن المشروع لا يتفق ودستور عام ١٩٢٣ •

٢ - أن عدد الذين سيستفيدون بالمشروع ضئيل بجانب الغالبية العظمى من المصريين •

٣ - أن ازالة الملكيات الكبيرة سيؤثر فى الدخل القومى •

ومع ذلك فقد صدر القانون باصرار القادة الجدد • غير أن كبار الملاك حاولوا اعاقه تنفيذه • فطفقوا يهتمون بمشكلات العمال ليصرفوا النظر عن المشكلة الزراعية ، وهيجوا الفلاحين ضد القانون ، وعطأوا ماكينات الرى ، وترقفوا عن امداد الفلاحين بالاسمدة والبذور ، ولجأوا الى المحاكم يطلبون إلغاء قرار الاستيلاء على الأرض (٨٥) • ومع ذلك فقد تم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى • وتقلصت الصفوة القديمة من كبار الملاك ، وان كانت فترة ما بعد ١٩٥٢ قد شهدت نمو صفوة برجوازية من نوع جديد على ما أوضحت فى مكان سابق من هذا البحث •

وأخيرا ، فلعل التحليل الذى قدمناه على طول هذا الفصل قد كشف لنا عن المحاولات الدائبة للصفوة الجديدة لاحداث تغيير فى بناء القوة القائم • غير أن التحليل يؤكد ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل أمام قوة وسيطرة

(٨٤) ابراهيم عامر ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ •

(٨٥) المرجع السابق ، ص ص ١٤٧ - ١٤٨ •

الصفوة القديمة من البرجوازية • ففي وجود هذه السيطرة لم يكن من الممكن
أن يؤدي التفاعل إلى أحداث تغيير تلقائي • وقد أدى ذلك إلى عدم رغبة عامة
في النظام القائم ، أدت بدورها إلى إمكانية نجاح أي محاولة لكسر هذه
السيطرة طالما أنها ستلقى تأييدا من الجماهير • وهذا هو ما حدث بالضبط
عام ١٩٥٢ .